المزايا التنافسية للقطاع البنكي العمومي الجزائري وقيود المحيط التشريعي والمالي

The competitive advantages of the Algerian public banking sector and the constraints of the legislative and financial environment

أ.د. ياسين العايب [1] / جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 (الجزائر)، yassine.laib@univ-constantine2.dz

د. صندرة لعور / جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 (الجزائر)، sandra.laouar@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/09 تاريخ القبول: 2023/05/24 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مؤشرات الميزات التنافسية في القطاع البنكي العمومي في الجزائر، مع تحليل أثر قيود المحيط التشريعي والمالي على استدامة ميزاته التنافسية.

خلصت الدراسة إلى أن تركيز القطاع البنكي العمومي وسمعته من أهم مصادر الميزات التنافسية التي تساهم في تحسين مؤشرات الأداء، إلا أن قيود المحيط التشريعي والمالي قد حالت دون تعظيم النتائج المنتظرة من الميزات التنافسية للقطاع البنكي العمومي.

الكلمات المفتاحية : الميزة التنافسية، مؤشرات الأداء، قيود المحيط التشريعي والمالي، البنوك العمومية

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

This research aims to highlight the competitive advantage indices of public banks in Algeria, and analyzing the impact of the constraints of the legislative and financial environment on the sustainability of their competitive advantage.

The study concluded that the concentration of the banking public sector and its reputation are considered as very important resources for the competitive advantages contributing to the improvement of its performance indices, however, the obstacles of the regulatory environment have not allowed to maximize the results of the competitive advantages of the public banking sector

***Keywords** : competitive advantage –performance indices – constraints of the legislative and financial environment- public banks*

***Jel Classification Codes :** L53 ; L78 ; M00.*

[1] أ.د. ياسين العايب ، الإيميل: yassine.laib@univ-constantine2.dz

I - تمهيد :

يتميز المحيط المالي الجزائري بالضيق كونه يعتمد بشكل أساسي على القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد وتعبئة الادخار مع تركيز شبه كلي للبنوك العمومية، هذه الأخيرة خضعت للعديد من الإصلاحات خاصة مع بداية عشرية التسعينيات من القرن الماضي بهدف تعزيز دورها والاستجابة إلى متطلبات التحرير المالي والنقدي الذي يفرض اشتراط المردودية والقدرة على الوفاء بالأموال المقترضة من البنوك.

ونتيجة للدور المنوط بالبنوك العمومية في الاقتصاد وضعف دور بدائل التمويل الأخرى في تلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد، تظهر تلك البنوك كشريك أساسي في التمويل وتعبئة الودائع، وهو الأمر الذي أكسبها العديد من المزايا التنافسية نتيجة للخصوصية المالية للاقتصاد الجزائري الذي يكاد يفتقر إلى المصادر التي تفرض المساهمة في رأس المال، كالأسواق المالية وشركات رأس المال المغامر، وخصوصيته أيضا تجاه الدفع خارج الدائرة البنكية مما يضع القطاع البنكي في حاجة دائمة إلى السيولة، فبانعدام منافسة المصادر الأخرى تصبح المنافسة منحصرة داخل القطاع البنكي، أي بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، وهذا الأخير نظرا لحداثة نشأته والقيود المتعلقة بالسمعة والثقة خاصة بعد إعلان افلاس عدة بنوك تصبح البنوك العمومية الممثل الرئيسي للقطاع البنكي، وهو ما يفرض تعزيز نقاط قوتها وإيجاد حلول لمواطن ضعفها.

تصطدم الميزات التنافسية للبنوك العمومية بالعديد من العراقيل والقيود والتي تجعل من استدامتها محل تهديد وإمكانية فقدانها، نظرا للابتعاد عن الإطار العام والأهداف والدوافع الأساسية للبنوك كالتسوية خارج الدائرة البنكية والاكتناز وامتصاص السوق غير الرسمية للسيولة وحتى الإصدارات الجديدة.

1.I- إشكالية البحث :

تدور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تكمن المزايا التنافسية للقطاع البنكي العمومي؟ وفيما تتمثل المعوقات التي تهدد استدامتها؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية نوجز أهمها فيما يلي:

- هل توجد خصوصية للقطاع العام تجاه الميزة التنافسية؟
- فيما تتمثل أهم الميزات التنافسية للقطاع البنكي العمومي؟
- هل يوجد تأثير للمحيط التشريعي والمالي على الميزات التنافسية للقطاع البنكي العمومي؟
- هل لطبيعة النظام البنكي الجزائري أثر على الميزات التنافسية للقطاع البنكي العمومي؟

2.I. - أهداف البحث :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في النقاط التالية:

- ابراز الإطار النظري الذي يندرج ضمنه موضوع الدراسة.
- تسليط الضوء على الفرق بين المزايا التنافسية في القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحليل مؤشرات الميزة التنافسية في القطاع البنكي العمومي.
- تحليل أثار المحيط التشريعي والمالي وطبيعة النظام البنكي على استدامة الميزات التنافسية للقطاع البنكي العمومي.

I.3. - أهمية البحث :

يكتسي موضوع الميزات التنافسية في القطاع البنكي العمومي أهمية بالغة نظرا لأصالته وقلة الدراسات أو انعدامها تماما إذ لا تعطي قاعدة البيانات store j إلا ثلاثة دراسات حول الميزة التنافسية في القطاع العام، الأمر الذي يجعل من دراسة وتشخيص المزايا التنافسية له من المواضيع ذات الأهمية والأصالة.

I.4. - منهج البحث:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الميزات التنافسية للقطاع البنكي العمومي ومن ثم تحليل مؤشراتها والقيود التي تهدد استدامتها.

I.5. - هيكل البحث:

لبلوغ الأهداف المرجوة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، يركز المحور الأول منها على الإطار النظري للميزة التنافسية، أما المحور الثاني فيهتم بالمزايا التنافسية للقطاع البنكي العمومي، وفي المحور الثالث عالجنا من خلاله قيود المحيط التشريعي والمالي للقطاع البنكي، في حين حصصنا المحور الرابع لدراسة القيود المرتبطة بطبيعة القطاع البنكي العمومي.

I.6. - الدراسات السابقة:

1. 1 A., et Leleu H., De nouvelles mesures pour comparer la performance opérationnelle et financière des agences bancaires, Comptabilité Contrôle Audit 2010/2 (Tome 16), pages 97 à 126.

بينت هذه الدراسة أن مؤشرات الأداء تستخدم في تقييم مختلف المؤسسات للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة تجنبها، كما تستخدم في المقارنة بين المؤسسات وتصنيفها وترتيبها.

خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن الحكم على مؤسسة من خلال مؤشر واحد أو بالاكتفاء بالمؤشرات المالية دون المؤشرات التشغيلية في تشخيص وتقييم المؤسسات، وأكدت أن تلك المؤشرات حساسة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية إذا ما ارتكزت مؤشرات الأداء التشغيلي على الاستخدام الجيد للموارد المتاحة في الانتاج، واعتماد النواتج والتكاليف في مؤشرات الأداء المالي.

2. Barney, J.B., Looking inside for Competitive Advantage, Academy of Management Executive, Vol.9, No.4 ,1995,pp60-66.

بينت هذه الدراسة مختلف مصادر وشروط الميزة التنافسية في القطاع العام، وخلصت أن الميزة التنافسية في القطاع العام تشير إلى الدوافع التي تقود المستهلك إلى شراء الخدمة، ولتحقيق ذلك الغرض يجب أن تكون أفضل من الخدمات المقدمة من طرف المنافسين الأخرين، مع استمرارها لفترة طويلة من الزمن، وإذا لم توفر تلك الخاصيتين فهي ليست ميزة تنافسية، بل تحققت فقط بناء على استغلال فرصة عابرة أو وضع غير ملائم بالنسبة للمنافسين الأخرين.

II- الإطار النظري للميزة التنافسية

حاول العديد من الباحثين ورواد الإدارة الاستراتيجية تحليل مفهوم الميزة التنافسية وشروط الحفاظ عليها، كـ Willing، وبورتر Porter الذي يعتبر رائدا في ميدان الإدارة الاستراتيجية والمزايا والتنافسية، إلا أنه لم يقدم تعريفا دقيقا للميزة التنافسية، بل يعتبرها العنصر الرئيسي في أداء المؤسسة ومن أجل تحقيقها يمكن للمؤسسة استخدام استراتيجيات التنافسية العامة كالتفوق بالتكلفة والتمايز والتركيز.

II.1.مفهوم الميزة التنافسية ضمن الرؤية القائمة على الموارد

يدرج موضوع الميزة التنافسية ضمن نظرية ميزة الموارد أو المدخل المبني على الموارد، الذي يعبر عن دور الإدارة في تحديد الموارد الاستراتيجية للمؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية، وذلك من خلال التحليل الداخلي للمؤسسة وكشف نقاط القوة والضعف (Barney, 1991, p. 100)، أو من خلال النموذج الخارجي لبورتر والذي يكشف عن فرص وتهديدات المحيط الخارجي للمؤسسة (Porter, 1985)، وفقا لنظرية ميزة الموارد، فإن اختلاف الموارد وعدم تجانسها يقود إلى عدم تجانس الاستراتيجيات المستهدفة، فيؤدي ذلك إلى خلق ميزة تنافسية.

بين Barney أن الموارد القادرة على توفير ميزات تنافسية يجب أن تتميز بأربعة خصائص وهي: القيمة، الندرة، إمكانية التقليد غير المطلق وعدم القابلية للإحلال (Barney, 1991, pp. 105-109)، وللحفاظ على الميزة التنافسية أضاف Peteraf أربعة شروط (Peteraf, 1993, p. 186)؛ إذ ينطلق الشرط الأول من القدرة على ملاحظة الاختلاف وعدم التجانس في الموارد في صناعة أو نشاط معين؛ إذ أن المؤسسات التي تمتلك موارد متوسطة الجودة لا تحقق إلا التوازن، في حين أن المؤسسات التي تمتلك موارد أفضل تستفيد من الريع الريكاردي، لأن عدم تجانس الموارد في المؤسسات يرجع إلى عدم كفاية عوامل الإنتاج الأفضل(المتفوقة) على تلبية الطلب، ومن خلال هذا التصور لا يمكن للمؤسسة أن تحافظ على ميزاتها التنافسية إلا إذا كانت مواردها نادرة وغير قابلة للتقليد المطلق. يتعلق الشرط الثاني بالحدود اللاحقة للمنافسة أو حدود ما بعد المنافسة، إذ أنه بمجرد حصول المؤسسة على ميزة تنافسية فإنها تحافظ على عدم التجانس في القطاع وذلك بفعل الأثر الإيجابي لعدم تماثل المعلومات، حيث يفترض هذا المدخل أنه مهما قلدت المؤسسات الأخرى الموارد المتاحة لن تصل إلى الموارد المتفوقة لأنها لا تعلم ماذا تقلد وكيف تقلد، أما الشرط الثالث للحفاظ على الميزة التنافسية فيعبر عن عدم قابلية نقل المورد إلى مؤسسات أخرى، أي أن المورد عند استخدامه في مؤسسة أخرى يفقد دوره في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة المستقبلة، أما الشرط الأخير فيعبر عن المحدودية المسبقة للمنافسة أي قبل تأسيس المؤسسة للمورد المتفوق والذي يحقق لها عوائد فوق العادة (Peteraf, 1993, p. 185)، حيث أن الموارد التي حققت الميزة التنافسية لا يمكن امتلاكها من طرف الجميع بل يتم الحصول عليها إلا من طرف المؤسسات ذات الرؤية الأكثر من باقي المؤسسات الأخرى، ولو استطاع الجميع الحصول عليها لحققوا نفس المكاسب ولما أصبح المورد متفوق، بل سيكون مجرد مورد عادي.

II.2.- خصوصية الميزة التنافسية في القطاع العام

تؤثر العديد من العوامل في جذب الشركات نحو صناعة أو نشاط معين في القطاع الخاص؛ كهيكل السوق الذي يعبر عن العديد من المتغيرات كتمايز المنتجات، مستوى وطبيعة التنظيم الحكومي والمرونة السعرية للطلب، ويساعد السوق في تقييم أداء المؤسسة، أما الخدمات العامة فلا تتمتع بالاختيارات والجاذبية التي يتيحها القطاع الخاص، كونها أسيرة القطاع العام الذي ينشئها في غالب الأحيان بموجب قانون لتطبيق سياسة الحكومة في قطاع أو مجال معين (Barry, 2019, pp. 315-315)، وقد يكون لها زبونا محتكرا وذلك الاحتكار هو أساس تحقق الميزة التنافسية للخدمة المقدمة (Popa, Dorbin, Popescu, & Draghici, 2011, p. 63)، لأن جودتها لا تتأثر بالمنافسين الآخرين.

أكد Popa وآخرون أن مؤسسات القطاع العام الخدمية تميل إلى الاعتماد على التمايز في اختيار الميزة التنافسية، فتفصل نفسها عن المؤسسات الأخرى، حيث أن المستهلك في القطاع الخاص يدفع مقابل الخدمة المقدمة له، في حين يدفع القطاع العام الأموال للمؤسسات التي تستخدمها بكفاءة لخدمة المصلحة العامة (كالمستشفيات والمدارس). وعلى هذا الأساس فمؤسسات القطاع العام الخدمية التي لا تسعى إلى تحقيق الربح، وتتحقق ميزتها التنافسية من احتكارها للخدمة والزبون وعدم قدرة الغير على الدخول في نشاطها، أما المؤسسات الاقتصادية العمومية فلا تختلف استراتيجيتها وأهدافها عن تلك المسطرة في المؤسسة الخاصة حتى لو كان الهدف الأساسي من انشائها يخضع إلى تطبيق السياسة العامة للدولة، وإذا تعارضت الرغبة في امتلاك ميزة تنافسية مع خدمة المصلحة العامة في القطاع العام، فإن المؤسسة تخدم نفسها بدلا من خدمة زبائنها، ومن وجهة نظر المدخل المبني على الموارد فإن المؤسسة التي تتحكم في الموارد تستخدمها لخدمة مصلحتها الخاصة بدلا عن خدمة مصلحة ملاكها، وذلك بما يتطابق وأثر عدم تماثل المعلومات، حيث يفترض أن حجم المعلومات التي تحوزها الإدارة أكبر من حجم المعلومات لدى الملاك، الأمر الذي يؤدي بالإدارة إلى السعي وراء تعظيم منافعها (Jensen, 1986, p. 323).

من خلال ما سبق يتبين أن استدامة الميزة التنافسية يجب أن تشمل قدرة المؤسسة على منافسة المؤسسات الحالية والمنافسين المحتملين المستعدين لدخول نشاطها مستقبلا، وذلك من خلال بناء استراتيجية تنافسية مبنية على جاذبية القطاع وتحديد المركز التنافسي النسبي للمؤسسة في القطاع المختار، وعليه عند تشخيص وضعية القطاع البنكي وإبراز مزاياه التنافسية التي تسمح له بأن يكون الأفضل، يتم تحليل المورد الذي يسمح له انتاج قيم وخدمات أفضل مما يقدمه الغير، أي المنافع التي تجعله الأفضل.

II . المزايا التنافسية للقطاع البنكي العمومي

مر النظام البنكي الجزائري بالعديد من المحطات، شهد خلالها العديد من الإصلاحات لمواجهة المتطلبات الظرفية والمستقبلية للمشاكل والأزمات، إذ كانت أولى مبادرات الإصلاح سنة 1966 من خلال عمليات التأميم لمواجهة مشكلة رفض البنوك الأجنبية تمويل التنمية في الجزائر، فالإصلاحات المالية في سنة 1970 أين تم تأطير نشاط القطاع البنكي من خلال جملة من القواعد المالية للوقوف أمام مشكلة تمويل المخططات التنموية، ولمواجهة مشكلة نقص النجاعة وغياب المردودية في عشرية الثمانينيات تعرض القطاع البنكي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى عمليات إعادة الهيكلة ومنح الاستقلالية. ومع ظهور موجة التحرير المالي مع بداية عشرية التسعينيات شرعت السلطات العمومية في وضع النظام البنكي كحجر الزاوية في بناء فكر اقتصاد السوق، أين أصبحت العمليات البنكية تخضع لمبدأ الربحية والأسعار تحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

على الرغم من الدور الفعال الذي يؤديه القطاع البنكي العمومي من خدمات للتمويل والتنمية، إلا أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لدوره وهيكله، ومن بينهم نذكر خبراء صندوق النقد الدولي حيث استخدم Imam في اعداد تقرير حول النظام المالي الجزائري كلمة ضعف في أكثر من 25 موضع (Imam, 2014)، حقيقة هناك بعض مواطن الضعف لا يمكن ارجاعها للنظام البنكي فحسب بل ترجع إلى ضعف الإرادة السياسية خاصة فيما يتعلق بفرض القاعدة القانونية، مما يحول دون الاستفادة من المكتسبات والتشريعات، وضعف

التنظيم المعمول به، فضعف حجم القروض للقطاع الخاص التي لا تمثل سوى 27٪ (Imam, 2014, pp. 8-9)، ترجع إلى المشاكل التي يعانيها القطاع كمشكلة العقار الصناعي والضمانات، وضعف التحكم في التكنولوجيا (Laib & Benredjem, 2017, pp. 135-143)، أما ضعف الوساطة الذي يرجعه إلى تركيز الملكية لدى الدولة فذلك يتنافى تماما ومداخل أثر هيكل الملكية على المردودية، بل يرجع إلى عوامل أخرى كعدم فرض الدولة على الجمهور تسوية عملياته داخل الدائرة البنكية.

يمكن إبراز مظاهر الميزات التنافسية للقطاع البنكي فيما يلي:

III. 1.عمومية (تركيز) القطاع البنكي

لطالما ساد الاعتقاد بتأثير هيكل الملكية على المردودية والأداء، بدء بأدم سميث عندما أكد أن المسير لا يمكن له إدارة ما لا يملك(Laib & Abadli, 2018, p. 585)، وهو ما أكده في ما بعد Jensen وMecklingg، حيث أكدا أنه كلما زادت نسبة رأس المال لدى المسيرين كلما قلت الصراعات بين الملاك والمسيرين، وكلما قلت تكاليف الوكالة (Jensen & Meckling, 1976, pp. 305-360).

وعلى عكس ذلك التصور أثبتت العديد من الدراسات التجريبية عدم وجود علاقة بين شكل الملكية وأداء المؤسسة، وبمعنى أدق إن كل أشكال الملكية متعادلة من حيث الأداء إلا ما يؤثر به المحيط وظروف عمل المؤسسة، وهو ما أكده demsetz و Lehn من خلال اختبار عينة مكونة من 551 مؤسسة سنة 1985، أين وجد أن مؤشر تركيز رأس المال لا يؤثر في المردودية والأداء. (Demsetz & Lehn, 1985, pp. 1115-1177)

تحول القطاع البنكي الجزائري بموجب قانون النقد والقرض الذي سمح لأول مرة بإنشاء البنوك الخاصة والمختلطة إلى قطاع بنكي مختلط لكن يغلب عليه طابع العمومية كونه يتشكل من 19 بنك تجاري(المقرر 22-01)، منها 6بنوك عمومية أي بتركيز حسب شكل الملكية في حدود 31٪، إلا أنها تستحوذ على مختلف الفعاليات من جمع للودائع ومنح القروض، وذلك ناتج بالدرجة الأولى عن مواردها القادرة على منافسة الغير، حيث بين Barney أن الموارد المقصودة في المدخل القائم على الموارد تعبر عن مختلف الأصول المالية والبشرية والتنظيمية التي تحقق الفارق (Barney, 1995, p. 50)، فالعمومية تساعد على تنفيذ البرامج الحكومية، مما يستدعي تدخل الدولة في دعمها كلما استقصى الأمر، إذن فدعم الدولة في حد ذاته ميزة تنافسية، والعمومية ميزة تنافسية نظرا للسمعة الجيدة التي يتميز بها القطاع.

III. 2. سمعة القطاع البنكي العمومي

بين Popa أن السمعة تدخل ضمن موارد المؤسسة وتعتبر من بين أهم مصادر الميزة التنافسية (Popa, Dorbin, Popescu, & Draghici, 2011, p. 63)، لأن القطاع العام في مختلف الدول يعتبر ميدانا للتدريب وصقل المهارات، وبالإضافة إلى ذلك ساهمت العديد من الظروف في زيادة سمعة القطاع البنكي العمومي كإفلاس عدة بنوك مثل بنك الخليفة، بنك الميناء والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وعلى الرغم من تعهد بنك الجزائر بالتزامات البنوك المسحوب اعتماداتها أمام المودعين وباقي دائنيها إلا أن ذلك أثر بشكل كبير على قرارات المؤسسات والجمهور بالتحفظ في التعامل مع البنوك الخاصة العاملة في الجزائر وذلك بالنظر أو

المقارنة بين حجم القروض الممنوحة والودائع المجمعة في القطاع البنكي العمومي والقطاع البنكي الخاص، أي أن شريحة كبيرة من الجمهور فقدت ثقتها في القطاع الخاص.

الشكل 1: تطو حجم الودائع والقروض في القطاع البنكي العمومي والخاص خلال الفترة 2016-2020

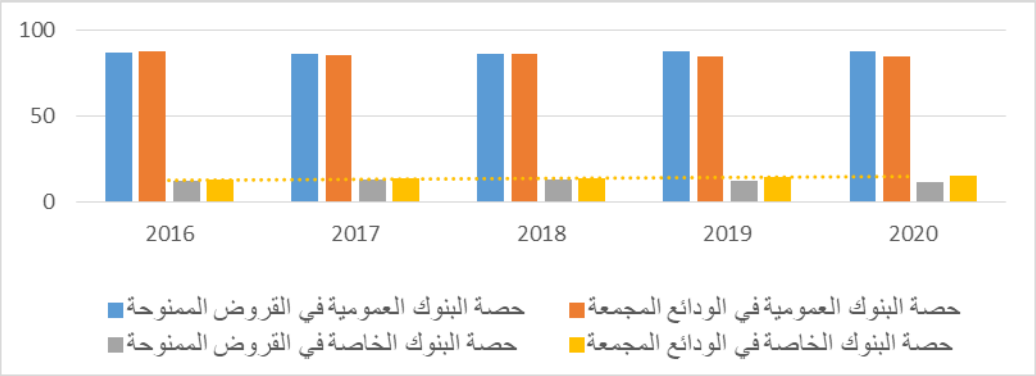

Source :www. bank-of-algeria.dz

يلاحظ من خلال الشكل أن البنوك العمومية تستحوذ على كافة العمليات؛ حيث تستحوذ على أكثر من 87٪ من اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، وتساهم في القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية بنسبة 100٪، أما فيما يتعلق بدورها في تعبئة الودائع فلا تختلف سيطرتها في هذا النشاط عن دورها في منح الائتمان، إلا أن حصتها بدأت تشهد انخفاضا طفيفا بنسبة 1 ٪ سنويا.

هناك العديد من الأسباب التي ساعدت في رفع سمعة القطاع البنكي العمومي بغض النظر عن مردوديته، ولعل أهمها هو طبيعة الإجراءات المفروضة من طرف الدولة على المؤسسات الاقتصادية والبنوك العمومية على حد سواء، إذ تم اجبار المؤسسات الاقتصادية منذ سنة 1970 على تركيز حساباتها لدى بنك واحد، كما أجبرت أيضا على إيداع جزء من أرباحها لدى البنوك العمومية، من خلال ما يعرف بالادخار الاجباري، كما أقرت الوزارة الأولى تعليمة في أوت 2004 تجبر من خلالها المؤسسات العمومية على التعامل حصريا مع البنوك العمومية.

أدت عملية سحب الاعتماد من عدة بنوك على غرار بنك الخليفة، وبنك الميناء والبنك التجاري الصناعي الجزائري إلى إحداث أزمة ثقة لدى الجمهور الجزائري الأمر الذي ساهم في رفع الثقة لدى بنوك القطاع العام، وعلى هذا الأساس وبالنظر إلى حصة البنوك العمومية من إجمالي العمليات يلاحظ أن السمعة الجيدة بالمقارنة مع بنوك القطاع الخاص تعتبر مصدر رئيسي لزيادة وتعزيز المزايا التنافسية.

III. 3.مؤشرات الأداء في القطاع البنكي العمومي

تم تهميش دور القطاع البنكي على طيلة فترة الاقتصاد المخطط، نظرا لتعاظم دور الخزينة العمومية في الادخار ومنح الائتمان للاقتصاد، وتفاقم حجم الديون المتراكمة على المؤسسات العمومية تجاه البنوك، الأمر الذي جعل معظم أصولها غير عاملة، مع بداية عشرية التسعينيات من القرن الماضي وهو بدوره ما أضفى ضعف في النجاعة الاقتصادية في القطاع البنكي.

استند النشاط البنكي بعد اصدار قانون النقد والقرض إلى مبادئ الربحية لكن وضعية البنوك آنذاك كانت هشة بسبب ضعف رأسمالها من جهة وكثرة الأصول غير العاملة من جهة أخرى وهو ما أفرز جملة من الإصلاحات الهيكلية لتتمكن تلك الأخيرة من الاستجابة لمتطلبات المرحلة، حيث تم إعادة رسملتها وتطهير ومسح الديون المترتبة عن المؤسسات العاجزة والمتعثرة إضافة إلى وضع أجندة لتطبيق اللوائح والتنظيمات المتعلقة بالملاءة والسيولة، حيث أدت تلك الإجراءات إلى تحسين وضعية القطاع البنكي الذي لطالما اعتبر مصدرا للتثاقل الإداري والضعف، إذ شهدت مؤشرات الأداء تحسنا ملحوظا منذ سنة 2002، حيث حقق القطاع البنكي العمومي نسبة ملائة في حدود 14.70٪ (Banque d'Algérie, 2006, p. 84)، وفي ما يلي نبين أهم مؤشرات القطاع البنكي العمومي بالمقارنة مع القطاع البنكي الخاص.

III.1.3. مؤشر الملاءة

تعبر نسبة الملاءة عن إجمالي الأموال الخاصة الصافية إلى إجمالي المخاطر التي تتعرض لها البنوك (خطر الائتمان، خطر السوق والخطر العملياتي)، والجدول التالي يبين تطور النسبة خلال الفترة 2016-2020):

جدول 1: تطور نسبة الملاءة خلال الفترة 2016-2020

نسبة الملاءة الكلية	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك العمومية	18.37	19.58	19.24	17.81	18.47
البنوك الخاصة	20.32	18.92	18.20	19.90	20.27

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021، ص91.

يلاحظ من خلال الجدول احترام جميع البنوك العاملة في الجزائر لنسبة الملاءة المطلوبة بموجب النظام 14-01، والمحددة بنسبة 9.5 ٪ (المادة 2 من النظام 14-01)، إذ أن الأموال الخاصة القانونية قادرة على تغطية مخاطر البنوك بنسبة تفوق 18 ٪ في المتوسط، مما يبين أن البنوك العمومية قادرة على منافسة البنوك الأخرى من حيث المخاطر، وكانت هذه النسبة في فرنسا تتراوح بين 14٪ و15٪ خلال الفترة 2016-2020 (Banque de France, 2022, p. 6)، وعلى الرغم من اختلاف طريقة الحساب بين الجزائر وفرنسا، إلا أنه وبالنظر إلى قيمة النسبة يتأكد أن البنوك العمومية لا تختلف استخداماتها عن البنوك الأخرى، حيث أن الارتفاع المبالغ فيه في النسبة لا يعتبر مؤشرا للجودة، بل يعبر عن السياسة التحفظية للبنك فيما يتعلق بتركيز الاستخدامات في الأنشطة منعدمة أو ضعيفة الخطر، وكلما زادت الاستثمارات في الأنشطة عالية المخاطرة كلما قلت النسبة، وبطبيعة الحال لا يمكن الحكم على تنافسية البنك من خلال نسبة واحدة، إلا أنه عند احترام البنك للنسبة يعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا وموردا من موارد الميزة التنافسية لأن فئة كبيرة من البنوك تعاني من عدم قدرتها على الوصول إلى المستوى المطلوب وهو ما يفرض عليها تطبيق أوامر السلطة النقدية خاصة في ما يتعلق بالتخلي عن الأصول الخطرة واستبدالها بالأصول منخفضة المخاطرة لتحسين النسبة المطلوبة، إلا أن تلك الإجراءات تؤدي آليا إلى تخفيض مؤشرات الربحية والسيولة نظرا للعلاقة العكسية بينهما.

III. 2.3.مؤشر السيولة

يعبر مؤشر السيولة عن قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل من خلال الأصول السائلة، المتمثلة في الموجودات لدى بنك الجزائر والاستخدامات في أذونات الخزينة والصندوق، وبين بنك الجزائر أنه خلال الخمس سنوات الأخيرة لم تتوقف وتيرة تطور الأصول السائلة للقطاع البنكي عن التراجع على الرغم من الارتفاع الجديد المسجل في سنة 2017 المرتبط بالتمويل غير التقليدي، إذ انخفضت الأصول السائلة للبنوك في نهاية سنة 2020 بنسبة17.4٪ (بنك الجزائر، 2021 ، صفحة 93)، والجدول التالي يبين تطور نسبة السيولة في البنوك العمومية الجزائرية.

جدول 2: تطور نسبة السيولة خلال الفترة 2016-2020 (%)

نسبة السيولة (الأصول السائلة/الخصوم السائلة	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك العمومية	58.84	52.17	46.30	42.24	31.44
البنوك الخاصة	56.25	60.58	52.61	52.45	59.46

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021 ص93.

على الرغم من أن المؤشر المعتمد من طرف بنك الجزائر غير معبر لأنه لا يمكن استخدامه في الحكم على السيولة من وجهة نظر القواعد الاحترازية، حيث يتم اعتماد المؤشر الذي يقيس حصة الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) فيما يتعلق بتغطية صافي التدفقات الخارجة خلال مدة 30 يوم، والذي لا يجب أن يقل عن 100%، إلا أن الجدول يظهر تقارب بين السيولة المحتفظ بها في البنوك العمومية بالمقارنة مع البنوك الخاصة إلا أنها شهدت انخفاضا مستمرا في البنوك العمومية خاصة في سنة 2020.

III.3.3. مؤشر العائد على حقوق الملكية

يقيس مؤشر العائد على حقوق الملكية كفاءة البنك في توليد الأرباح عن كل وحدة من حقوق المساهمين، وكلما زاد رأس المال مع الاستقرار في النتائج المحققة كلما انخفض المؤشر والعكس، وشهد المؤشر استقرارا ملحوظا في حدود 19 ٪ منذ سنة 2010، إلا أنه شهد انخفاضا محسوسا في سنة 2020، والجدول التالي يبين تطور المؤشر خلال الفترة 2016-2020.

جدول 3: تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2016-2020:

معدل العائد على حقوق الملكية	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك العمومية(٪)	18.56	20	22.7	11.85	8.48
البنوك الخاصة (٪)	15.28	14.69	21.21	22.45	11.95

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021 ص 99.

يلاحظ من خلال الجدول انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية في سنة 2020، إذ يرجعه بنك الجزائر مباشرة إلى تشدد وصرامة القوانين المتعلقة بتعزيز الرقابة، إلا أن ذلك ليس السبب الوحيد في التأثير على النسبة، حيث يرجع ذلك إلى الإجراءات المتعلقة برفع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال في البنوك إلى حدود 20 مليار دينار في سنة 2018،(Article 2, règlement n°2018-03)، وانخفاض النشاط في سنة 2020 التي عرفت ركود اقتصادي عالمي بسبب جائحة كوفيد 19، إذ لم ترتفع نسبة زيادة القروض الممنوحة للاقتصاد إلا بنسبة 1٪، مصحوبة بانخفاض في حجم الودائع، حيث استقر مؤشر العائد على حقوق الملكية عند حدود 8.48٪، ويعتبرها بنك الجزائر مصدرا لتهديد الاستقرار المالي، إلا أنها نسبة مقبولة إذا ما تم مقارنتها بالعائد الذي يتحصل عليه حملة السندات والمودعين، أو عند مقارنتها مع النسبة المحققة من طرف البنوك في دول أخرى، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة لم تتجاوز نسبة العائد على حقوق الملكية بها عتبة 11.5٪ منذ سنة 2006، والشكل البياني التالي يبين تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية في بعض الدول خلال الفترة 2018-2020:

شكل 2: تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية في بعض الدول(2018-2020)

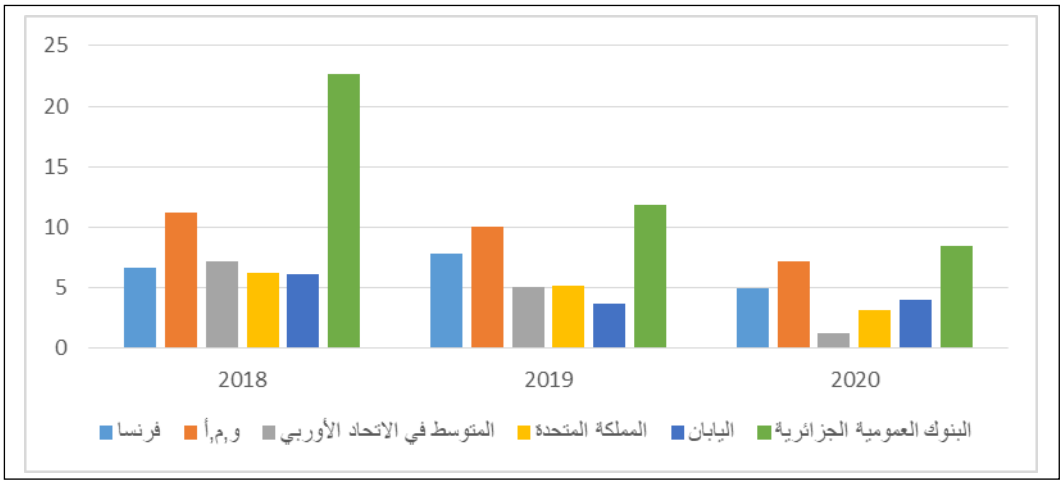

Source :Banque de France, La situation des grands groupes bancaires français à fin 2021, n°136, 2022, p29.

يبين الشكل البياني أعلاه أن النسبة قد شهدت تدهورا خلال سنة 2020 التي تعتبر سنة الركود الاقتصادي حيث انخفض معدل النمو في مختلف الاقتصاديات بسبب اضطراب سلاسل الامداد وتوقف نشاط العديد من المؤسسات بسبب جائحة كوفيد19، إذ يرى Guénette أن الركود العالمي لعام 2020 كان فريدًا من نوعه وأدى إلى أكبر انكماش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الناحيتين الإجمالية والفردية، منذ الحرب العالمية الثانية (Guénette & al, 2022, p. 9).

ورغم ذلك الانخفاض في المؤشر إلا أن البنوك العمومية في الجزائر قد حققت معدل كانت تحققه البنوك الأخرى في أحسن حالاتها، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى سببين رئيسيين وهما انخفاض رأس المال في البنوك التجارية العمومية في الجزائر، واحتكار العديد من الأنشطة كمنح الائتمان للمؤسسات العمومية بنسبة 100٪، والقروض العقارية وغيرها من العمليات خارج الميزانية ككفالات الصفقات العمومية، وبالنظر إلى قيمة المؤشر في البنوك العمومية بالجزائر بالمقارنة مع بنوك الدول المبينة في الشكل البياني يتأكد ما يمتلكه القطاع البنكي العمومي الجزائري من مزايا تنافسية.

III. 4.3. مؤشر العائد على الأصول

يعبر المؤشر عن نسبة النتائج الصافية إلى متوسط أصول البنك ويقيس الدخل الصافي لكل وحدة واحدة من الأصول، وأكد بنك الجزائر أن المؤشر ضعيف في المصارف العمومية رغم التحسن الذي شهده في سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، والجدول التالي يبين تطور المؤشر خلال الفترة 2016-2020:

جدول 4: تطور مؤشر العائد على الأصول

معدل العائد على الأصول	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك العمومية(٪)	1.68	1.97	2.27	1.21	1.42
البنوك الخاصة (٪)	2.84	2.59	3.38	3.15	3.32

المصدر: بنك الجزائر، التقريرالسنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2021 ص 99.

يبين الجدول ارتفاع محسوس لمعدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، حيث سجل المؤشر 1.42٪ أي بزيادة قدرها 0.21٪ ويرجع ذلك إلى زيادة الناتج الصافي بنسبة 6.15٪، إلا أن الملاحظ هو ارتفاع المؤشر في القطاع الخاص، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى احتفاظ البنوك العمومية بأصول لا تذر عوائد كالعقارات، أوأصول ذات العائد المنخفض كأذونات الخزينة ومنح قروض بمعدلات مخفضة بهدف تنفيذ برامج الدولة كالقروض الممنوحة في اطار دعم تشغيل الشباب وبرامج السكن على اعتبارها شريك أساسي للدولة في تنفيذ برامج التنمية، وعلى الرغم من انخفاض المؤشر بالمقارنة مع البنوك الخاصة إلا أن المؤشر يبقى مقبول ويسمح بالمحافظة على المركز التنافسي لها وذلك بالمقارنة مع متوسط المؤشر في باقي الدول والشكل البياني التالي يبين ذلك:

شكل 3: تطور مؤشر العائد على الأصول في بعض الدول(2016-2020)%.

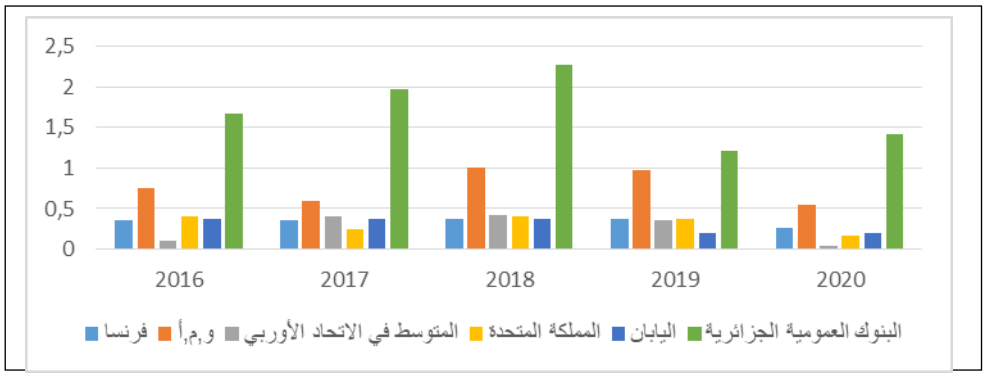

Source : Banque de France, La situation des grands groupes bancaires français à fin 2021, n°136, 2022, p29.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن مؤشر العائد على الأصول في البنوك العمومية يظهر تنافسي بالمقارنة مع المؤشر في باقي الدول، أي أن الأصول في البنوك العمومية في الجزائر تذر عوائد أكبر من العوائد التي تحققها أصول البنوك في الدول المبينة في الشكل البياني، ويمكن أيضا إرجاع ذلك إلى الدور الاحتكاري الذي تلعبه البنوك العمومية في الاقتصاد من خلال تدخل الدولة بفرض الزبائن على البنك.

يتبين من خلال المؤشرات التي تم تحليلها ومقارنتها مع نفس المؤشرات في دول أخرى، أن القطاع البنكي العمومي يؤدي دورا في بالغ الأهمية للاقتصاد والتنمية، ويمتلك ميزات تنافسية تمكنه من الاستمرارية في نشاطه، إلا أنه يعاني أساسا من ضعف البيئة التي يعمل بها والتي لا تعمل على تعزيز قدراته التنافسية.

IV.قيود المحيط التشريعي والمالي للقطاع البنكي

يقصد بقيود المحيط التشريعي تعارض بيئة عمل الجهاز المصرفي مع الإطار العام للنشاط البنكي وأهدافه فالدور الأساسي للبنوك يتمثل في توطين عمليات الدفع داخله لتعزيز الادخار وجمع الودائع بغية استخدامها في القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد، وفيما يلي نبرز أهم جوانب التعارض خاصة تلك المتعلقة بالتعارض مع الأهداف الأساسية لدور القطاع البنكي:

IV.1. التسرب النقدي والتسوية خارج الدائرة البنكية

يعتبر التسرب النقدي من بين أهم مظاهر ضعف المنظومة البنكية الجزائرية، حيث أصبحت الزيادة في الكتلة النقدية بدلا من أن توزع بين القطاعات الإنتاجية لتحقيق النمو والزيادة في التشغيل (وجزء يترجم على الزيادة في الأسعار مادام الاقتصاد لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل) تغذي القطاع غير الرسمي، حيث بلغت الكتلة النقدية M2 17740 مليار دينار أي بنسبة زيادة قدرها 7.5 ٪ عن سنة 2019 (بنك الجزائر، 2021 ، صفحة 157)، في حين بلغ التسرب النقدي أو التداول خارج الدائرة البنكية 6140.7 مليار دينار أين سجل زيادة بنسبة 12.9 ٪ عن سنة 2019، ومنه فالزيادة في نسبة التسرب النقدي أصبحت أكثر من نسبة زيادة

M2، كما أن نسبة النقود المكنوزة تمثل 34.61٪ وهي نسبة كبيرة جدا وتعبر عن العديد من الدلالات أهمها عجز السياسة النقدية عن احتواء تلك المبالغ المكنوزة من جهة، وعجز القطاع التجاري والصناعي عن فرض قواعد صارمة لاحتوائها ، لأن زيادة حجم الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية ستؤدي إلى انخفاض السيولة مما يقود البنوك إلى طلبها من بنك الجزائر، حيث انخفضت نسبة السيولة في القطاع البنكي لأول مرة إلى 37.06٪ (بنك الجزائر، 2021 ، صفحة 93)، وهو ما أدى إلى استياء الجمهور من أداء النظام البنكي ككل، الأمر الذي يؤثر سلبا على سمعته، هذه الأخيرة أشرنا لها في المحور الأول على أنها مورد هام من موارد الميزة التنافسية في القطاع البنكي العمومي.

تظهر الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة البنكية منطقية حسب مستشار بنك الجزائر وذلك لطبيعة السوق التي تسيطر عليها السوق غير الرسمية، وفي كل مرة تقوم الدولة بتزويد الاقتصاد بالنقود يذهب جزء مهم من تلك الإصدارات الجديدة إلى تعزيز السوق غير الرسمية، وما زاد في التأثير على هذه الظاهرة هو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلى 2٪، حيث توجه الفرق مباشرة إلى القطاع غير الرسمي، فعندما كانت نسبة الاحتياطي 9 ٪ في سنة 2010، كانت الكتلة المحازة من طرف البنوك في حدود 2500 مليار وبعد اصدار 6000 مليار في سنة 2017 في إطار التمويل غير التقليدي، أصبحت الكتلة المحازة من طرف البنوك في حدود 612 مليار دينار، والدولة لم تقم بأي اجراء لإضفاء الطابع البنكي على الجزء الأكبر من القطاع غير الرسمي.

IV. 2.عدم جدوى نظام المصالحة الجبائية

أقرت السلطات العمومية مشروع الامتثال الجبائي الارادي في سنة 2015 بهدف إضفاء الطابع البنكي على القطاع غير الرسمي، إذ ينص المشروع على اخضاع جزافي بمعدل 7٪، على الأموال المودعة لدى البنوك بشرط أن تكون من مصدر مشروع، وحدد القانون نهاية سنة 2016 كآخر أجل للاستفادة من المطابقة الجبائية الطوعية، وبعدها يكون الأشخاص الحائزون على أموال مؤهلة لهذا البرنامج ولم يتم اكتتابها محل إعادة تقييم حسب شروط القانون العام(المادة 43 من الأمر 15-01).

أكدت وزارة المالية أن الهدف الأساسي من هذا الاجراء يتمثل في استرجاع الأموال المتداولة خارج الدائرة البنكية بهدف توسيع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية وضخها ضمن الاقتصاد الرسمي (موقع المديرية العامة للضرائب)، أين توقعت الحكومة آنذاك استقطاب 15٪ من الكتلة النقدية المتداولة في السوق غير الرسمية في نهاية سنة 2016، أي ما قيمته 674 ألف مليار دينار مع استفادة وزارة المالية من حصيلة جبائية عنها في حدود 47 مليار دينار، إلا أن النتائج كانت جد مخيبة ولم يعالج في هذا الإطار إلا 250 ملف فقط (https://www.algerie-eco.com/2016/02/23، 2016).

تنبأ العديد من الاقتصاديين بفشل نظام الامتثال الجبائي الطوعي لعدة أسباب، انطلاقا من تبرير مصدر الأموال المودعة التي تتجاوز 100 ألف دينار، الأمر الذي أدى بأصحاب رؤوس الأموال إلى الخشية من متابعتهم عن تصريحاتهم السابقة في ضل عدم تقديم وزارة المالية لأية ضمانات لهم، لذلك كان من المفروض على وزارة المالية والسلطة النقدية على وجه الخصوص تبني استراتيجية واضحة في نظام المصالحة الجبائية، بدء بالبحث في الأسباب الحقيقية التي تقف أمام تجار يمتلكون سجلات تجارية ولا يتعاملون مع البنوك، ثم اجبار

تجار الجملة على قبول الشيكات والتحويلات من حساب إلى حساب أو أية وسيلة دفع أخرى يتم وضعها من طرف النظام البنكي مع مطابقة تلك الوسائل مع الفواتير خاصة في المجالات التي يسهل مراقبتها كفواتير الاستيراد، كما يجدر بوزارة التجارة تفعيل نظام الدفع الالكتروني من خلال اجبار كل التجار على ضرورة امتلاك حسابات بنكية وتوفير أجهزة الدفع الالكتروني، لأن النسبة الأكبر من التداول خارج الدائرة البنكية تدور بين أيدي تجار الجملة وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة كالمستوردين، وعلى أساس أن الاعتماد المستندي لازال يشكل أهم وسيلة دفع على المستوى الدولي بالنسبة للمستوردين فهذه الشريحة يمكن صيرفة (bancarisation) عملياتها من خلال اقصائها من عمليات التوطين والصرف والتسوية إذا لم تلتزم بالتبرير البنكي لكل عملياتها مع تجار الجملة وباقي زبائنها من خلال إحدى وسائل الدفع.

IV. 3.ضيق النظام المالي

يتم التمويل أساسا في الجزائر من خلال البنوك التي تمثل الشريك الأساسي للاقتصاد، حيث تتجاوز القروض الممنوحة للاقتصاد نسبة 50٪ من الناتج الداخلي الخام منذ سنة (bank of Algeria, 2022, p. 25)2016، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول 5: نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2020 (مليار دج)

	2016	2017	2018	2019	2020
القروض للاقتصادC.	7907.8	8877.5	9974.1	10855.7	11179.2
P.I.B	17514.6	18876.2	20259.0	20284.2	18383.8
النسبة المئوية	45	47	53	53	60

Source :Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, N57,2022, p25.

ترجع هيمنة النظام البنكي على التمويل إلى ضيق المصادر الأخرى للتمويل كقرض الايجار والسوق المالي الذي يضم حاليا 5 مؤسسات، أما عن أكبر عدد للأسهم فيرجع إلى مؤسسة بيوفارم بأكثر من 2.5 مليون سهم قيمة الواحد منها 200دينار (https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe, 2022) ، مع تداولات معدومة، كما لا يوجد حاليا سوق للسندات باستثناء السندات العمومية، ولا سوق للمشتقات المالية وعمليات التوريق، وهو الأمر الذي يقلل أو بمعنى أدق يحصر بدائل التمويل لدى القطاع البنكي فحسب، إذ قد يكون ذلك إيجابيا بالنسبة له، إلا أنه يؤثر سلبا على تلبية الاحتياجات المالية للإقتصاد، كونه سيقصي شريحة واسعة من التمويل خاصة التي تعجز البنوك نظريا عن تمويلها كالأنشطة الخطرة والقطاعات التي تتميز بتقلبات تكنولوجية حادة، وهو ما يضع طالبي الائتمان في ظاهرة تحصيص الائتمان (Laib, 2013, pp. 41-42).

IV. 4. إشكالية الديون المتعثرة وعدم الاهتمام بإدارة المخاطر

تعتبر الديون المتعثرة من أهم المسائل التي يشوبها الغموض بالنسبة للقطاع البنكي والجانب التشريعي على حد سواء، فهي أصول غير عاملة ومع ذلك لا يتم سحبها من الميزانية، إذ بين صندوق النقد الدولي في هذا الإطار أن سحبها هو بمثابة اعتراف من طرف الإدارة بسوء التسيير من وجهة نظر القانون الجنائي في الجزائر، الأمر الذي يجعل المسؤول عرضة للعقوبات الجنائية بما فيها السجن فتتحفظ البنوك بعدم الغائها، وهو الأمر الذي لا يساعد على تقييم الأداء وأخذ صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف، والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة القروض غير العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020:

شكل 4: تطور نسبة القروض الغير عاملة إلى إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد

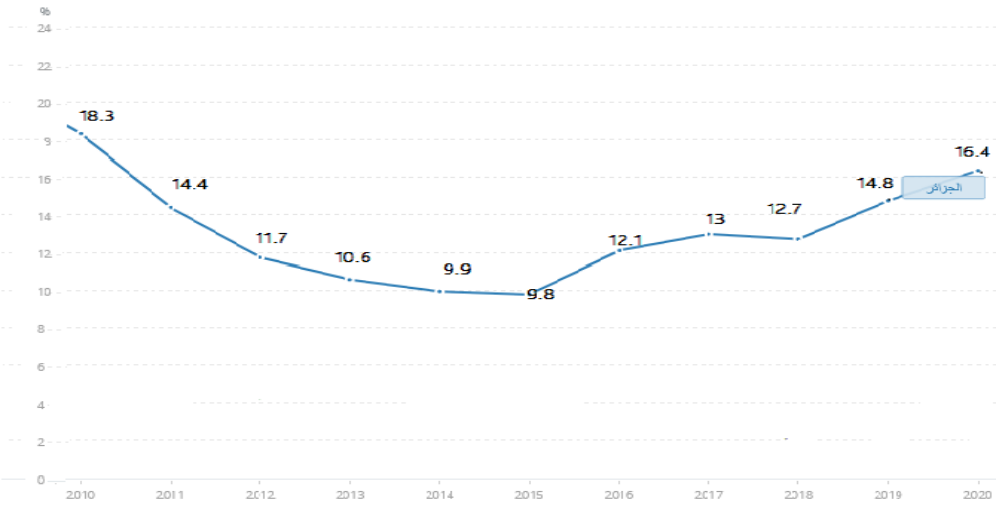

Source : https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS

أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر فيتضح عدم اهتمام التشريع البنكي بها إلا ما يتعلق منها بخطر السيولة وخطر الائتمان الذي يعتمد على التسيير الوقائي فقط وإعادة الجدولة بالنسبة للتسيير العلاجي، في حين لا يوجد اهتمام بخطر الصرف لأن النظام البنكي محمي كليا ضده، وذلك بسبب منع القروض بالعملة في الجزائر، بالإضافة إلى الإجراءات الصارمة المتعلقة بالاستيراد، حيث يفرض التنظيم البنكي ألا تقل قيمة التوطين البنكي عن نسبة 120٪ من قيمة الواردات (Article 3, instruction n°05-2017)، كما أن تواجد البنوك في الخارج ضعيف.

يرى صندوق النقد الدولي أن خطر سعر الفائدة بدوره ضعيف لأن السندات يتم الاحتفاظ بها إلى نهاية تاريخ استحقاقها (Imam, 2014, p. 18)، ومعدل الفائدة المدار لم يتغير منذ عدة سنوات حيث بقي في حدود 3.75٪ بالنسبة لمعدل إعادة الخصم و4٪ بالنسبة للعمليات في السوق المفتوحة، كما أن اتفاقيات القرض المبرمة بين البنوك والزبائن غالبا ما تتضمن بند ينص على أن الفائدة المطبقة متغيرة، مما يخلي مسؤولية البنك في تحمل الخطر الناتج عن تقلبات سعر الفائدة، ضف إلى ذلك أن التنظيم البنكي المعمول به في الجزائر يسمح لبنك الجزائر بأن يتدخل في وضع أسقف على معدلات الفائدة المفرطة(الزائدة) (Instruction n°08-2016)،

وفي هذا الإطار تم تثبيت سقف لمعدلات الفائدة الزائدة للثلاثي الثاني من سنة 2022، (Note aux banques et établissements financiers n°01-2022) 8.67٪ بالنسبة السحب على المكشوف، 10.72٪ بالنسبة للقروض الاستهلاكية،8.41٪ بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، 7.73٪ بالنسبة للقروض متوسطة الأجل، 7.65 ٪ بالنسبة للقروض طويلة الأجل ، 7.55 ٪ بالنسبة للقروض الموجهة للسكن، 12.03٪ بالنسبة للقرض الايجاري.

V.القيود المرتبطة بطبيعة القطاع البنكي العمومي

أرسى قانون النقد والقرض المبادئ الأساسية للتحرير النقدي والمالي، من خلال منح الاستقلالية للسلطة النقدية في مجال الصلاحيات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنظيم البنكي، وفصل القرار في الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية وعن دائرة ميزانية الدولة، إلا أن النظام البنكي ككل لم يتمكن من التخلي المطلق عن ذهنية التسيير المركزي.

V.1. ضعف العلاقة بين البنك والمؤسسة

ساهمت الإجراءات الاحتكارية لدى البنوك العمومية التي فرضها التخصص البنكي في السبعينيات في عدم تطلعها إلى اكتساب زبائن جدد، وعند تحليل مؤشر العائد على الأصول يبرز بوضوح أن البنوك العمومية في وضعية لا تمكنها من تلبية كافة طلبات القطاع الخاص، خاصة في ضل عدم وجود بدائل تمويل أخرى، وهو الأمر الذي أضعف العلاقة بين البنوك والمؤسسات، هذه الأخيرة ترى أن البنوك غير ملمة بأوضاع المؤسسات والقيود التي تواجهها، كما أنها لا تفرق بين معاملتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات كبيرة الحجم فيما يتعلق بالضمانات والمعلومات الواجب توفيرها، كما تتميز فترة معالجة الملفات بالتباطؤ في اتخاذ القرار والمركزية المفرطة.

V.2. صعوبة التحرر من ذهنية الاقتصاد المخطط

تتخذ معظم القرارات الحاسمة للبنوك من طرف المركز، والذي غالبا ما لا يكون ملما بكافة الانشغالات والتطلعات، فالوكالات لا يسمح لها بدراسات تقييم الأداء البنكي والمخاطر للوقوف على جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها، الأمر الذي لا يمكنها من تعزيز الذكاء الاصطناعي والتنافسي، إذ لا يوجد اختلاف بين ممارسات الاقتصاد المخطط مركزيا وممارسات المنظومة الحالية فالقرار يتخذ بعيدا عن المكان الذي يطبق فيه، وسعر الصرف يشوبه الغموض، ولا يتحدد وفقا للعرض والطلب، بل تحدد قيمته مركزيا، وهو ما يبرر وجود فوارق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي وذلك في حدود 40 ٪، كما لا توجد هوامش اختلاف في معدلات الفائدة بين البنوك.

V. 3.غياب الشفافية

تحتل الجزائر مراتبا جد متأخرة في مجال الشفافية، حيث احتلت المرتبة 117 دوليا في سنة 2021 حسب المنظمة الدولية للشفافية بتنقيط 33 من المائة، ويترجم ذلك على المنظومة البنكية بصفة عامة والبنوك العمومية بصفة خاصة من خلال الغموض الذي يشوب أسباب رفض ملفات التمويل وشبكة الأسعار

المطبقة، كما أن البنوك تفتقر إلى النشر الدوري لنتائجها وأنشطتها وذلك رغم تأكيد بنك الجزائر منذ سنة 1992 (Règlement n°92-09)، على ضرورة النشر الدوري لكافة عناصر الميزانية والنتائج، وبتصفح المواقع والصفحات الرسمية للبنوك في الجزائر نجد أن أحدث ميزانية تم نشرها تعود لسنة 2021 بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري، في حين أن البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت أخر ميزانية تعود لسنة2019، بينما يكتفي بنك التنمية المحلية بميزانية سنة 2018، أي منذ 4 سنوات لم ينشر على موقعه أية معلومات تتعلق بالوضعية المحاسبية والمالية .يمكن النظر أيضا إلى غياب الشفافية من خلال النتائج المصرح بها والمعتمدة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بالمردودية والملاءة، حيث لا تقدم تلك البنوك الطريقة المعتمدة في ترجيح عناصر الأصول بالنسبة لخطر الائتمان، وخطر السوق والخطر العملياتي.

V . 4.ضعف النجاعة في مواكبة التطور التكنولوجي

تعتبر إشكالية مسايرة التطورات التكنولوجية من أهم القضايا التي تعيق عمل وأداء النظام البنكي الجزائري ككل، وليس القطاع البنكي العمومي فحسب، ويمكن النظر إلى ذلك من زاوية وجود فوارق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية واستمرار عدم قابلية العملة للتحويل، كما يستشف الضعف في عدم استخدام نظام الدفع الالكتروني في إطاره العملي، حيث أن البطاقات البنكية استحدثت أساسا لتجنب استخدام الدفع الفوري، وفي معظم الدول توضع قيودا على عمليات السحب بهدف تشجيع الدفع الالكتروني، فبطاقة visa classic لا يسمح لها سحب أكثر من 500 أورو أسبوعيا، وأحسن البطاقات كبطاقة visa platinum platinum أو mastercard فالسقف الأسبوعي محدد بمبلغ 2000 أورو، في حين يمكن السحب بالبطاقات البنكية في الجزائر 10000 دينار يوميا، وكأن الموزعات الآلية للنقد أصبحت تنوب عن أعوان الشبابيك فقط ولا تؤدي وظيفتها الأساسية في سحب مبالغ بسيطة جدا لتسوية العمليات عندما لا تتوفر أجهزة الدفع الالكتروني (TPE)، وتمثل عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر ما نسبته 1.98 ٪ من اجمالي عمليات الدفع (بنك الجزائر، 2021 ، صفحة 111)في حين تمثل النسبة 49.5٪ في المتوسط في دول الاتحاد الأوربي، كما أن البطاقات البنكية لا يمكن استخدامها في تسوية العمليات على المستوى الدولي، والبطاقات التي تستخدم في تلك العمليات يجب أن تكون مرتبطة بحساب بالعملة الصعبة.

من خلال ما سبق يتبين أن النظام البنكي الجزائري لازال يعاني العديد من العراقيل والقيود التي تؤثر على أدائه وتنافسيته، الأمر الذي يستدعي التعجيل في القيام بإصلاحات عميقة لتعزيز قدراته التنافسية.

VI.خاتمة:

تبين من خلال الدراسة أن القطاع البنكي العمومي يمتلك ميزات تنافسية هامة اكتسبها من سمعته خاصة خلال الفترة التي تم فيها سحب اعتماد عدة بنوك، ومن احتكاره لفئة هامة من الزبائن كالمؤسسات الاقتصادية العمومية، ومن خصوصية مؤسسات القطاع العام تجاه الخدمات التي يقدمها وتجاه الموارد نظرا للدعم المقدم لها من طرف الدولة.

على الرغم من المزايا التنافسية للقطاع البنكي العمومي خاصة من حيث حصته السوقية من الودائع والقروض الممنوحة، ومن حيث مؤشرات الملاءة والمردودية، إلا أنه لازال محاطا بالعديد من العراقيل والقيود التي تحول دون تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية وعلى رأسها إشكالية التسوية خارج الدائرة البنكية التي تمثل نسبة 34.6٪ وهي مبالغ ضائعة بالنسبة للبنوك ولا يمكن استثمارها، وبالتالي تخسر العمولات المتعلقة بها من سحب وتحويل وايداع ومنح للائتمان، كل ذلك يمثل فرصة ضائعة بالنسبة للقطاع البنكي. كما أن الديون المتعثرة ضمن الميزانية تؤثر على قياس الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية. أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر فالمنظومة البنكية لازالت بدائية في هذا المجال باستثناء التسيير الوقائي لخطر الائتمان.

تظهر المنظومة البنكية حاليا عاجزة عن التخلي عن ذهنية الاقتصاد المخطط خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الحاسمة والتي تتطلب إرادة سياسية قوية، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف العلاقة بين البنك والمؤسسة وعدم الاستفادة المنتظرة من كافة البنى التحتية، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الإصلاحات من خلال منهجة وظيفة البنك وعملياته وأدواته، ومطابقة أية وظيفة مع أصل وجودها أو الهدف من انشائها، وعليه فالإصلاح يجب أن ينصب على عصرنة القطاع البنكي، بما يسمح بتحسين علاقاته مع شركائه واستقطاب مختلف الشرائح وعلى رأسها الصيرفة الإسلامية التي تستجيب للشريحة التي لا تؤمن بالبنوك التقليدية، واستحداث أجهزة لتعبئة للودائع والتسليف بما يتماشى وميولاتها العقائدية، فإذا كانت البنوك قد استحدثت في بيئة غربية فإن نجاحها كان مشروطا بمتطلبات تلك البيئة نتيجة لاستجابتها لمتطلباتها، وهو ما يجب على البنوك والسلطة النقدية استيعابه من أجل تعظيم دور البنوك في الاقتصاد.

VII. قائمة المراجع

bank of Algeria. (2022). bulletin statistique trimestriel, N57.

Banque d'Algérie. (2006). rapport annuel de la banque d'Algérie 2006.

Banque de France. (2022). La situation des grands groupes bancaires français à fin 2021, N°136.

Barney, J. (1991). firm resources and sustained competitive advantage. journal of management;vol 17, N°1,, 100.

Barney, J. (1995). Looking inside for Competitive Advantage. Academy of Management Executive, 9(4).

Barry, F. (2019). Competing for Influence: The Role of the Public Service in Better Government in Australia. ANU press.

Demsetz, H., & Lehn, K. (1985). The structure of Corporate Ownership, Causes and Consequences. Journal of Political Economy, 93(6).

Guénette, J., & al, a. (2022). Is a Global Recession Imminent? sebtember 2022,World bank.

Imam, p. (2014). évaluation de la stabilité du système financier. F.M.I. N°14/161.

Jensen, M. (1986, jun). agency cost of free cash flow, corporate finance and takeovers. American economic review, 76.

Jensen, M., & Meckling, W. (1976). Theory of the Firm : Managerial Bihavior, Agency Costs, and Ownership Structure . Journal of Financial Economics,3.

Laib, Y. (2013). determinants of bank financing for small and medium enterprise. Gestion 2000, 30(3).

Laib, Y., & Abadli, R. (2018). The asymmetric information risks; between the classical financing formulas and the Islamic financial industry. International Journal of Business and Globalisation, 21(4).

Laib, Y., & Benredjem, R. (2017). Évaluation des méthodes de promotion de l'entrepreneuriat en Algérie. La Revue des Sciences de Gestion, 287-288(5).

Peteraf, M. A. (1993). The Cornerstones of Competitive Advantage. Strategic Management Journal, 14(3).

Popa, I., Dorbin, C., Popescu, M., & Draghici, M. (2011). competitive advantage in the public sector. Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, 6(4).

Porter, M. (1985). competitive advantage. free press.

Instruction n°08-2016 du 1er septembre 2016 relative aux modalités de fixation de taux excessifs.

Instruction n°05-2017 du 22 Octobre 2017 fixant les conditions particulières relatives à la domiciliation des opérations d'importation de biens destines a la revente en l'état.

Note aux banques et établissements financiers n°01-2022 relative aux seuils des taux d'intérêt excessifs applicables au titre du deuxième semestre 2022.

Règlement n°2018-03 du 04 novembre 2018 relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.

Règlement n°92-09 du 17 novembre 1992 relatif à l'établissement à la publication des comptes individuels annuels des banques et établissements financiers.

بنك الجزائر .(2021).، *التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر* .

الأمر 15-01 *الصادر في 23جويلية 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.*

لمقرر 22-01 الصادر في 2 /2022/01 يتضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

النظام 14-01، الصادر في 16 فيفري 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

https://www.algerie-eco.com/2016/02/23. (2016). Consulté le 09 14, 2022

https://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe. (2022). Consulté le 11 12, 2022

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS . Consulté le 11 12, 2022

www. bank-of-algeria.dz Consulté le 12 15, 2022